التصويت على القوانين

وزير الشؤون متحدثا أثناء الجلسة (تصوير : صالح محمد)

وصوت على الأخير بالمداولتين وأحالها إلى الحكومة

«العقارية» و«مكافحة احتكار الأراضي الفضاء» و«ذوي الإعاقة»

الجمهور: نتبنى القضية الإسكانية لحل مشاكل المواطنين ونسعى إلى مرحلة " صفر انتظار"

مداخلة مرزوق الغانم

نقاشات نيابية

العصفور: القانون يؤكد التزام الدولة والمجتمع بذوي الإعاقة بهدف تمكينهم ورعايتهم

معرفي : ندعم كل إجراء يدعم ذوي الإعاقة..وندعو وزير الشؤون لإعادة النظر في جهاز التقييم

عبدالكريم الكندري : أكبر مشكلة تواجه المعاقين هي الهيئة واللجان وليس تطبيق القانون

بوشهري : هناك مكتسبات تحققت للمرأة الكويتية التي ترعى المعاق.. واللجان عملها يحتاج رقابة

المطر : قضية السماعات والكراسي والاحتياجات بها فساد واضح من خلال المناقصات

على المادة الخامسة في القانون، بإلغاء كلمة تضامن.

وأضاف: لدي سؤال، هل الدولة إذا استملكت عقار تدفع رسوم؟

وأشار مقرر لجنة الإسكان عبدالعزيز الصقعبي إلى أنه " وردنا العديد من الملاحظات على المادة الأولى والمساحة المسموحة حتى 1500متر مربع والتعديلات بتلك المساحات كثيرة، وارتأينا ان هذه المساحة المناسبة وما يزيد عليها يتم احتساب رسوم عليه بواقع 10 دنانير عن كل متر مربع.

من جهتها، قالت النائب جنان بوشهري: إن التعديلات مقدرة وراعت ظروف الكثيرين، ولكنها قيدت المواطن البسيط الذي قد يحتاج أن يكون له سكنين، أو لديه أسرتين مثلا أو لأي ظرف آخر.

فايز الجمهور: أخذنا على عاتقنا تبني القضية الإسكانية لحل مشاكل المواطنين ونسعى إلى الوصول لنقطة الصفر في انتظار السكن.. ونقول للتجار لن يكون لكم موطئ قدم في السكن الخاص

وبعد المناقشات وافق مجلس الأمة في مداولته الثانية على قانون بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء بموافقة إجمالي الحضور وعددهم 53 عضوا.

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة التقرير السادس للجنة شؤون ذوي الإعاقة والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

و قال رئيس اللجنة المختصة النائب سعود العصفور إن «التقرير هو نتاج عمل عدة مجالس مرت، وهو يعدل قانونا استمر العمل به لأكثر من 13 عاما أثبتت بالتطبيق العملي أن هنالك ضرورة للقيام بتعديل السلبيات التي حدثت بعد تطبيقه.. والقانون يؤكد التزام الدولة والمجتمع بذوي الإعاقة بهدف تمكينهم ورعايتهم».

وأضاف: «التعديلات طالت التعليم والتوظيف والرعاية والحماية والتي جاءت بعد التباحث مع المختصين وجمعيات النفع العام والجهات الحكومية».

بدوره، قال مقرر لجنة ذوي الإعاقة النائب هاني شمس: القانون طالته الكثير من التعديلات وتمت إضافة فئتين جديدتين: الأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي.. والكويتي المكلف برعاية معاق من غير الكويتيين سواء كان زوجا أو زوجة أو قريبا حتى الدرجة الثانية.

داود معرفي: ندعم كل إجراء يدعم ذوي الإعاقة..وندعو وزير الشؤون لإعادة النظر في جهاز التقييم لهذه الفئة.

عبدالكريم الكندري: أكبر مشكلة تواجه المعاقين هي الهيئة واللجان وليس تطبيق القانون والهيئة قناعتها "أن الكل مزور"

جنان بوشهري: هناك مكتسبات تحققت للمرأة الكويتية التي ترعى المعاق.. واللجان عملها يحتاج رقابة فعلية.

حمد المطر : قضية السماعات والكراسي والاحتياجات بها فساد واضح من خلال المناقصات ونلفت نظر وزارة الصحة.

شعيب شعبان: التعديلات شملت الذكور والإناث وهذا كله لا يعني شيئاً إذا لم تتطور هيئة ذوي الإعاقة.

عادل الدمخي: نلفت نظر الهيئة لقضية كبار السن ونحث على إقرار القانون في مداولتيه اليوم.

أسامة الشاهين: نحيي نفسية الهيئة التي تتعاون مع لجنة شؤون ذوي الإعاقة.. وإضافة المرأة المكلّفة برعايةٍ معاق سواء كان كويتياً أو غير كويتي أمر طال انتظاره.

هاني شمس: القانون الحالي مضى عليه 13 سنة وهناك تعديلات ستطال اللجان الطبية وما يتعلق بالأجهزة التعويضية والتأمين والقانون شمل عدة فئات جديدة.

سعود العصفور : التجربة أثبتت وجود مثالب في القانون السابق الخاص بذوي الإعاقة والتعديلات طالت الحقوق والرعاية لهذه الفئة العزيزة علينا جميعاً.

وقال وزير الشؤون الشيخ فراس الصباح: نرحب بالتوافق على القانون.. ولدينا تحفظ على الأثر الرجعي ووزارة المالية طلبت تأجيل هذا الأمر.. أما الأجهزة التعويضية نعمل على تسريع صرفها وترسية المناقصة.

وأضاف: التقرير يضم العديد من المميزات في القانون ووسع من الفئات المستفيدة.. وهدفنا منه تلافي القصور في القانون بصورته السابقة.

من جهة ثانية، لفت الوزير إلى أن «هناك ملاحظات مستحقة فيما يخص المشاكل التي تعاني منها الهيئة»، وأشار إلى أن «هناك لجنة تحقيق تراجع جميع الأعمال التي تم العمل فيها ومراجعة العقود، وتمت إحالة للنيابة الأسبوع الماضي بشبهة الإضرار بالمال العام».

وتابع: «بالنسبة للجان الطبية سبق ونسقت مع رئيس اللجنة لإعادة النظر بتشكيلها وفق آلية مختلفة عن الحالية وذلك لمزيدٍ من الشفافية»، مبيناً أن «تركة كبيرة في الهيئة ونعمل لتجاوز كل العقبات ومتفائلون بالتعاون مع أعضاء اللجنة والمجلس وتصحيح أي ملاحظة على أداء الهيئة».

وفي مداخلات خلال مناقشة القانون أكد نواب أن مناقشة تعديل القانون هو دليل الارتقاء بالمجتمع.

وبين النواب أن القانون مهم ومستحق ويتضمن مكتسبات للمعاق وذوي المعاق .

وأكدوا أن إضافة المراة المكلفة برعاية معاقين سواء كانوا كويتيين أو غير كويتيين وزيادة المخصصات الموجود مثل بدل الخادم أمر مهم.

وأكد النواب أن اكبر مشكله تواجه المعاقين هو إجراءات هيئة ذوي الإعاقة ولجانها مشيرين إلى ان ما يحدث أمر فوق طاقة المعاقين، كما أن التقييم الذي يتم غير فني ويعتمد علي النظر فقط.

وأشاروا إلى وجود بعض الحالات التي تستحق ضمها إلى ذوي الإعاقة منها مرضى الهيموفيليا الذين يحتاجون نقل دم طوال حياتهم مطالبين بالاهتمام بهم.

وطالب النواب وزير الشؤون بانصاف المعاقين وتوفير الاجهزة التي يحتاجونها ، وأيضا ضمهم للمستفيدين من بطاقة عافية.

وأشار النواب إلى أن هذه الفئه تحتاج مراجعة قانونهم كل فتره من أجل دمجهم في المجتمع .

ولفت النواب إلى أن كل المنظمات الدولية تدعو الي الاهتمام بذوي الاعاقه خصوصا في مساله التعليم.

وبعد المناقشة وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على تعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الأولى بإجماع الحضور وعددهم 53 عضوا ،فيما جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بإجماع الحضور وعددهم 55 عضوا.

حضور طالبات إحدى المدارس

فرحة ذوي الإعاقة بإقرار قانونهم

سيلفي من الجلسة